صوت تركستان
مجلة إخبارية شهرية
العدد الخامس والثمانون | يناير2025

تأجيل تسليم 48 من الأويغور المحتجزين في تايلاند إلى الصين مؤقتًا بسبب الضغوط الدولية

جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام
شەرقي تۈركستان ئاخبارات ۋە مېدىيا جەمئىيىتى
DTMC

IstiqlalEn | Istiqlal English | IstiqlalEn | Istiqlal English

صوت تركستان

ISTIQLAL

رئيس التحرير
بلال عزيزي

هيئة التحرير
د.عبدالوارث عبد الخالق

الإخراج الفني
رضوى عادل

الكاريكاتير
رضوى عادل

الإشراف
جمعية تركستان الشرقية
للصحافة والإعلام

العنوان

Kartaltepe Mah. Geçit
Sok. No: 6 Dükkan 2
Sefaköy Küçükçekmece
İSTANBUL

قائد أويغوري يُعيَّن لواءً في سوريا

أعلنت وزارة الدفاع السورية تعيين عبد العزيز داوود، المعروف بلقب "زاهد"، قائدًا للفرقة ١٣٣. زاهد هو القائد العسكري لفرع الشام التابع للحزب الإسلامي التركستاني، الذي ينشط في سوريا منذ أكثر من عقد

وُلد زاهد في ٧ مارس ١٩٧٧ بمدينة أقسو في تركستان الشرقية، ونشأ في عائلة متدينة. أتم حفظ القرآن الكريم عام ١٩٩٦ وحصل على لقب قارئ متقن. بعد انتقاله إلى سوريا، تخرج من الكلية العسكرية عام ٢٠٢١، وتولى قيادة العديد من المعارك منذ عام ٢٠١١

بدأ نشاط زاهد المناهض للصين عام ١٩٩٦، حيث كان ضمن الصفوف الأمامية للحزب الإسلامي التركستاني، ثم أصبح قائدًا عسكريًا في سوريا. قاد معارك بارزة مثل استعادة ثكنات عسكرية في حلب عام ٢٠١٣، والسيطرة على جسر الشغور ومطار أبو الظهور عام ٢٠١٥، وكسر حصار حلب عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى معارك استراتيجية في سراقب، نيرب، وجبل الزاوية بين ٢٠١٨ و٢٠٢٠.

في نوفمبر ٢٠٢٤، قاد "عملية ردع المعتدين" بصفته قائدًا عامًا لجبهة إدلب. وتركزت عملياته في جنوب إدلب وحماة وحمص، حيث ساهمت انتصاراته في تمهيد الطريق نحو العاصمة دمشق

يتكون الحزب الإسلامي التركستاني من أويغوريين فرّوا من الصين بسبب القمع الذي يتعرضون له. عمل الحزب بالتعاون مع هيئة تحرير الشام في معارك عديدة ضد نظام بشار الأسد، وبرزت مشاركته في العمليات العسكرية الأخيرة

مؤخرًا، ظهرت مقاطع فيديو تُظهر قوات الحزب وهي تقود دبابات وترفع أعلامًا زرقاء تحمل الهلال والنجمة أثناء دخولها دمشق. ووفقًا للباحث أيمن جواد التميمي، كان للحزب دور محوري في انتصارات المعارضة السورية

أثار سقوط نظام بشار الأسد واستيلاء هيئة تحرير الشام على السلطة اهتمامًا دوليًا واسعًا، كما لفتت تصريحات الحزب الإسلامي التركستاني المناهضة للصين الأنظار إلى دوره وتأثيره في الأحداث

رويترز: القوى الغربية حذرت سوريا من تعيين أجانب بالجيش

قال مصدران مطلعان إن مبعوثين أميركيين وفرنسيين وألمان حذروا الإدارة السورية الجديدة من أن تعيينهم لمن وصفوهم بـ«جهاديين أجانب» في مناصب عسكرية عليا يمثل مصدر قلق أمني ويسيء لصورتهم في محاولتهم إقامة علاقات مع دول أجنبية

ونقلت وكالة رويترز عن مسؤول أميركي قوله إن التحذير الذي أصدرته الولايات المتحدة، والذي يأتي في إطار الجهود الغربية لدفع قادة سوريا الجدد لإعادة النظر في هذه الخطوة، جاء في اجتماع بين المبعوث الأميركي دانييل روبنشتاين وقائد الإدارة السورية الجديدة أحمد الشرع يوم الأربعاء في القصر الرئاسي في دمشق

وقال المسؤول «هذه التعيينات لن تساعدهم في الحفاظ على سمعتهم في الولايات المتحدة»

وأوضح مسؤول مطلع على المحادثات أن وزيري خارجية فرنسا وألمانيا جان نويل بارو وأنالينا بيربوك طرحا أيضا قضية المقاتلين الأجانب الذين تم تجنيدهم في الجيش خلال اجتماعهما مع الشرع في الثالث من يناير/كانون الثاني

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية إن واشنطن في حوار مستمر مع السلطات المؤقتة في دمشق

وأضاف المتحدث «المناقشات بناءة، وتتناول مجموعة واسعة من القضايا المحلية والدولية»، موضحا أن هناك «تقدما ملموسا بشأن أولويات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية»

«قدموا تضحيات»

وقال المسؤول الأميركي ومصدر غربي إن حكومة دمشق قدمت توضيحات لتعيينات المقاتلين الأجانب بقولها إنه لا يمكن ببساطة إعادتهم إلى أوطانهم أو إبعادهم إلى الخارج حيث قد يواجهون الاضطهاد، وإنه من الأفضل الاحتفاظ بهم في سوريا

وأضاف المسؤول الأميركي أن السلطات أوضحت أيضا أن هؤلاء الأشخاص ساعدوا في تخليص سوريا من نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد، وأن بعضهم قضوا في البلاد أكثر من ١٠ سنوات، وبالتالي أصبحوا جزءا من المجتمع

وقال مسؤولون في الإدارة السورية إن المقاتلين الأجانب قدموا تضحيات للمساعدة في الإطاحة بالأسد، وسيكون لهم مكان في سوريا،

مضيفين أنهم قد يحصلون على الجنسية

وفي أواخر العام المنصرم، ذكرت رويترز أن الإدارة السورية الجديدة أجرت نحو ٥٠ تعيينا، بما في ذلك ٦ مقاتلين أجانب على الأقل، من بينهم صينيون وإيغور من آسيا الوسطى، وتركي، ومصري، وأردني

وقال مصدر عسكري سوري إن ٣ منهم حصلوا على رتبة عميد، و٣ آخرين على الأقل حصلوا على رتبة عقيد

وقادت هيئة تحرير الشام هجوما أطاح بالأسد في الثامن من ديسمبر/كانون الأول. ومنذ ذلك الحين، نصّبت حكومة في البلاد وحلت جيش الأسد. وتبذل هيئة تحرير الشام جهودا لإعادة تشكيل القوات المسلحة

تأجيل تسليم 48 من الأويغور المحتجزين في تايلاند إلى الصين مؤقتًا بسبب الضغوط الدولية

كشف الأويغور المحتجزون في تايلاند أنهم معرضون لخطر الإعادة القسرية إلى الصين وناشدوا المجتمع الدولي والدول الديمقراطية مساعدتهم على الهروب من هذه المأساة. وحث الديمقراطيات الغربية بزعامة أمريكا والمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، على الاستجابة السريعة لقضية الأويغور في تايلاند والحيلولة دون إعادة الـ٤٨ من الأويغور قسراً إلى الصين. ويُعتقد أن قرار الحكومة التايلاندية بإعادة الأويغور المعتقلين في تايلاند إلى الصين تأخر بسبب أشكال مختلفة من الضغوط من المجتمع الدولي وبعض البلدان

حسب المعلومات الواردة أن ٤٣ من الأويغور محتجزون بشكل غير قانوني في مركز احتجاز المهاجرين في سوان فلو في بانكوك، دون أي تهم، في حين يحتجز الخمسة الأويغور الآخرون في سجون منفصلة لمحاولتهم الهروب. وتشير التقارير إلى أن المرافق في مركز احتجاز سوان فلو قديمة ومكتظة بالنزلاء، وتفتقر إلى النظافة المطلوبة. ويُمنع المعتقلون الأويغور من التواصل مع أسرهم ومحامييهم والسجناء غير الأويغور. وبحسب خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة، فإن ما يقرب من نصف المعتقلين الأويغور الذكور يعانون من مشاكل صحية وقد أصيبوا بأمراض مختلفة

وفي الثامن من يناير٢٠٢٥، ورد أن مكتب الهجرة التايلاندي طلب من ٤٣ من الأويغور في سوان فلو التوقيع على وثائق توافق على إعادتهم إلى الصين. وقد أدى ذلك إلى زيادة الخوف والقلق بين المعتقلين الأويغور بشأن إعادتهم إلى الصين. وبعد أن حصلوا على "نموذج العودة الطوعية إلى الصين"، رفضوا بشكل جماعي التوقيع على النموذج. وأصدروا بالإجماع رسالة مفتوحة جاء فيها: "نحن نواجه الآن تهديد الإعادة القسرية إلى الصين". وفي الرسالة التي تم تداولها على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي ونقلتها وسائل إعلام دولية موثوقة مثل وكالة أسوشيتد برس، قال الأويغور الـ٤٣ المحتجزون في بانكوك إنهم يواجهون مخاطر جسيمة إذا أعيدوا إلى الصين. وناشدوا المجتمع الدولي وقف تهديدات السلطات التايلاندية بالترحيل القسري

وجاء في الرسالة: "إذا أعادتنا الحكومة التايلاندية قسراً إلى

الصين، فمن الممكن أن نتعرض للسجن وحتى نفقد حياتنا". "ونناشد كافة المنظمات الدولية والدول التي تحمي حقوق الإنسان بالتدخل الفوري لإنقاذنا من هذا المصير المأساوي ومد يد العون لنا قبل فوات الأوان"

لكن المتحدث باسم إدارة الهجرة التايلاندية جيرايو هوانجساب قال لإذاعة آسيا الحرة يوم الخميس إنه لم يتم اتخاذ أي قرار بشأن المعتقلين الأويغور وأنه لا توجد خطط لترحيلهم. وقال المتحدث باسم إدارة الهجرة التايلاندية جيرايو هوانغساب "لا توجد خطة من هذا القبيل. ولا أفهم لماذا قالوا ذلك". وقال "ليس لدي أي معلومات لتوضيح هذا الأمر". قال وزير الدفاع التايلاندي ونائب رئيس الوزراء بالإنابة فوتام ويتشاياتشاي (Phumtham Wechayachai) للصحفيين يوم ١٧ يناير/كانون الثاني إن الحكومة التايلاندية ليس لديها خطط لتسليم المعتقلين الأويغور قسرا إلى الصين

لقد تواصلنا بشكل مباشر مع المعتقلين الأويغور المحتجزين في تايلاند لفهم وضعهم الحالي. ووصف أحد الأويغور، الذي فضَّل عدم الكشف عن اسمه أو صوته، أو وضعه الحالي:

"لا يوجد تغيير في وضعنا." لا يزال خطر الإعادة القسرية إلى الصين بالنسبة لنا ٤٨ من الأويغور المعتقلين في تايلاند مرتفعا للغاية. نحن نعيش في ظل تهديد وخوف شديدين، فقد مضى ١٢ يوما منذ أن بدأنا الإضراب عن الطعام، وتدهورت صحتنا بشكل كبير. يأتي الأطباء لفحصنا كل ٤-٥ أيام. وفي تايلاند، لم يرفع مكتب رئيس الوزراء بعد أمر تسليم ٤٨ من الأويغور إلى الصين عن جدول أعمال الحكومة. لذا فنحن دائمًا معرضون لخطر الإعادة القسرية إلى الصين. "نطالب المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والدول بالتدخل الفوري في هذا الأمر وإنقاذنا"

وقال عضو البرلمان التايلاندي كانافي سويبسانج (Kannavee Suebsang) لشبكة الأخبار الإنسانية "نيو هيومانيتاريان" ومقرها جنيف إن خطة الحكومة التايلاندية لإعادة المعتقلين الأويغور إلى الصين تأجلت بعد أن أثارت مجموعات مدنية وحقوقية مختلفة مخاوف لدى الحكومة بشأن احتجاز الأويغور في تايلاند. وأضاف "لو

لـم نتخـذ أي إجـراء، فمـن الواضـح أن الحكومـة كانـت سـتطرد الأويغـور قريبـا، وأنـا متأكـد مـن ذلـك". فـي اجتمـاع للبرلمـان التايلانـدي يـوم ١٥ يناير/كانـون الثانـي، سـأل كانـاوي سوبسـانج رئيـس مجلـس النـواب التايلانـدي مـا إذا كان هنـاك أي دليـل يدعـم احتجـاز الحكومـة للأويغـور علـى المـدى الطويـل. وطالـب رئيـس الـوزراء بايتونجتـارن شـيناواترا (Paetongtarn Shinawatra) بالـرد علـى السـؤال خلال ٣٠ يومًـا، وفقًـا للقواعـد البرلمانيـة التايلانديـة

وكان مراقبـون وخبـراء قـد حـذروا الحكومـة التايلانديـة العـام الماضـي مـن أن معاملـة تايلانـد لهـؤلاء الأويغـور ترقـى إلـى مسـتوى التعذيـب والاحتجـاز التعسـفي. وقـد لقـي خمسـة أشـخاص حتفهـم أثنـاء احتجـاز الحكومـة التايلانديـة لهـؤلاء الأويغـور. وكان اثنـان منهـم طفليـن صغيريـن

فـي ١٩ ينايـر، سـافر وفـد مكـون مـن رئيسـة اللجنـة التنفيذيـة لمؤتمـر الأويغـور العالمـي، السـيدة روشـان عبـاس، ونائـب الرئيـس بـولات صايـم، ومديـر إدارة شـؤون جنـوب شـرق آسـيا فـي المؤتمـر، ثابـت محمـد، إلـى بانكـوك، تايلانـد، والتقـى مـع سـفارات دول مثـل الولايـات المتحـدة وبريطانيـا وكنـدا فـي تايلانـد. وأجـروا مناقشـات عاجلة مـع الدوائر الحكومية التايلانديـة وأعضـاء البرلمـان، بالتعـاون مـع سـفارات البلـدان المذكـورة أعلاه فـي تايلانـد، بشـأن قضايـا الأويغـور فـي تايلانـد، بمـا فـي ذلـك ظـروف سـجنهم

تحدثـت لنـا السـيدة روشـان عبـاس عـن وضـع ٤٨ مـن الأويغور فـي تايلاند فـي طريـق العـودة مـن بانكـوك: "لا يـزال التهديـد بالترحيـل إلـى الصيـن الـذي يواجهـه إخواننـا الأويغـور الـ ٤٨ فـي تايلانـد قائمـا. وسـيكون مـن المفيـد جـدًا لـو واصلنـا جميعًـا، الأويغـور فـي المنفـى، الضغـط علـى الحكومـة التايلانديـة بقدر اسـتطاعتنا. ولـم يتأخـر قـرار إعـادة الأويغـور التايلانديـن إلـى الصيـن إلا بسـبب ضغـوط مـن جانـب منظمـات حقـوق الإنسـان الدولية والـدول الديمقراطية. "إن الفتـرة التـي تسـبق زيـارة رئيـس الـوزراء التايلانـدي للصيـن فـي الرابـع مـن فبراير/شـباط لا تـزال محفوفـة بالمخاطـر."

وفـي تقريـر حصـري صـدر يـوم ١١ يناير/كانـون الثانـي، ذكـرت وكالـة أسوشـيتد بـرس أن أحـد أعضـاء البرلمـان التايلانـدي وشـخصين مـن

الحكومة التايلاندية أخبروا وكالة أنباء مشتركة أن هناك مناقشات داخل الحكومة حول إعادة الأويغور إلى الصين

أصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بيانا على موقعها على الإنترنت في ٢١ يناير/ كانون الثاني، حثت فيه الحكومة التايلاندية على عدم تسليم ٤٨ من الأويغور إلى الصين. وجاء في البيان: "يجب على الحكومة التايلاندية أن تتوقف فوراً عن ترحيل ٤٨ من الأويغور إلى جمهورية الصين الشعبية". إذا أعيد هؤلاء الأويغور إلى الصين، فسوف يواجهون تعذيبًا مروعًا ومعاملة غير إنسانية. هناك أدلة على الفظائع التي ترتكبها الصين ضد الأويغور. ونحن نخشى أن يتعرضوا لأذى لا يمكن إصلاحه إذا عادوا إلى الصين. "إن القيام بذلك يشكل انتهاكًا للقانون الدولي الذي يحظر عودة اللاجئين إلى بلدان خطيرة حيث يتعرضون لخطر العقوبة البدنية أو أشكال أخرى من العنف". ودعا البيان أيضا الحكومة التايلاندية إلى توفير الظروف المعيشية المناسبة والرعاية الطبية للاجئين الأويغور، والسماح لممثلي اللاجئين القانونيين أو محاميهم بالاجتماع مع وكالات الأمم المتحدة

في شهادته أمام حفل تنصيبه يوم ١٥ يناير/كانون الثاني، أعرب وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو (Marco Rubio) عن موقفه بشأن الأويغور المحتجزين في السجون التايلاندية، قائلاً: "سنواصل الضغط على الحكومة التايلاندية لعدم إعادة هؤلاء الأويغور إلى الصين". وأضاف ماركو روبيو "لقد تم تجميع هؤلاء (الأويغور) (في تركستان الشرقية) ووضعهم في معسكرات، وذلك بشكل أساسي بسبب عرقهم (كونهم من الأويغور) ودينهم (كونهم مسلمين)، وهذا يعني أنهم يتم وضعهم في أماكن تسمى "مراكز إعادة التعليم". تم سحب هوياتهم، وتم تغيير أسماء أطفالهم". وفي اليوم نفسه، اتهمت السفارة الصينية في بانكوك الأويغور المعتقلين في تايلاند بأنهم "انفصاليون الأويغور"

وبالإضافة إلى وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، حضر الاجتماع عضو الكونجرس الأمريكي ورئيس اللجنة التنفيذية للشؤون الصينية كريستوفر سميث (Chris Smith) ، وعضو مجلس النواب الأمريكي توم سوزي (Tom Suozzi) ، وعضو لجنة

الشـؤون الخارجيـة بمجلـس النـواب جريجوري ميكـس (Gregory Meeks). وأصـدر جريجـوري ميكـس بيانًـا دعـا فيـه حكومـة التايلانديـة علـى عـدم تسـليم ٤٨ مـن الأويغـور قسـراً إلـى الصيـن

وفاة أويغوري مرحّل من كمبوديا وعمره 37 عاماً في سجون الصين

لقد تبين أن محمد علي روزي، وهو أويغوري الذي تم ترحيله من كمبوديا في ديسمبر ٢٠٠٩. توفي في السجن عام ٢٠١٤ عن عمر يناهز ٣٧ عامًا

حسب البيانات في أرشيف إذاعتنا أن محمد علي روزي كان من قرية أوفا بمحافظة ينيسار، ونشأ في مدينة غولجا. كان يكسب لقمة عيشه كطاهٍ وخباز في غولجا وأورومتشي وبعض المدن الأخرى في المناطق الداخلية من الصين. في أوائل عام ٢٠٠٩، أثناء عمله كخباز في قوانغتشو، تعرض لحادث سير وتم زرع ثلاث قطع معدنية في معصمه. وذكر تشخيص الطبيب أنه يجب إزالة القطع المعدنية في غضون ١٠ أشهر، وإلا فإن حياته ستكون في خطر. بعد سفره إلى كمبوديا بقطع معدنية مزروعة في ذراعه، أُعيد محمد علي روزي إلى الصين. وأثناء وجوده في سجن ياركند، أبلغ سلطات السجن ثلاث مرات أنه لابد من إزالة القطع المعدنية الثلاثة في ذراعه وطلب العلاج الطبي. لكن السلطات تجاهلت طلبه. وقد أكد مسؤولو السجن هذا الوضع خلال تحقيقاتنا السابقة

وقالت السيدة آيشام غول، وهي مغتربة في تركيا، إن جولبهار صادق، زوجة محمد علي روزي، تقدمت بشكوى إلى وكالات الشرطة المختصة في أورومتشي وكاشغر لإزالة القطع المعدنية الثلاثة من ذراع زوجها، بل وعرضت حتى تحمل التكاليف المالية. ولكن دون جدوى. فقد سافرت من غولجا إلى كاشغر ثلاث مرات مع أطفالها الأربعة. ولم يسمح لها بمقابلة زوجها. ويقال عندما تقدمت زوجة محمد علي روزي بطلب إزالة القطع المعدنية كانت قد تأخرت عشرة أشهر عن موعد إزالة القطع المعدنية. ومن غير المعروف ما إذا كانت السلطات قد أزالت القطع المعدنية من يد محمد علي روزي حتى بعد التأخير تركوها حتى وفاته دون إزالتها

وقالت السيدة آيشام غول إن معظم أقارب محمد علي روزي يعيشون في قرية أوفا، ينيسار، وقد تم نقل خبر وفاته إلى هؤلاء الأقارب. وعلمت زوجته جولبهار صادق أيضًا بوفاة زوجها من أقاربه في ينييسار. وقال ضابط أمن في قرية أوفا ردًّا على مكالمتنا إنه علم أولاً بوفاة محمد علي روزي في السجن من المجتمع، وعلم

بذلك لاحقًا أثناء التحدث مع أقاربه. سمع مدير الأمن أن محمد علي روزي توفي بنوبة قلبية؛ ولكن لا توجد معلومات حول ما إذا كان هذا المرض القلبي مرتبطًا بثلاثة قطع معدنية في الذراع والتي لم تتم إزالتها أو تمت إزالتها في وقت متأخر

وبحسب تصريحات مدير الأمن المذكور أعلاه، توفي محمد علي روزي في سجن ياركند في مايو/أيار ٢٠١٤ وعمره ٣٧ عاماً

وفاة أويغوري مرحّل من كمبوديا وعمره 37 عاماً في سجون الصين

حكم على المؤرخ تورسونجان هزيم، مؤسس موقع «أورخون» المعروف على نطاق واسع لدى الشعب الأويغوري، بالسجن لمدة سبع سنوات في أعقاب موجة الهجمات الصينية على في حادثة ٥ يوليو/تموز عام ٢٠٠٩. ويبدو أنه لم يكن بمنأى عن موجة الهجمات الكبرى على القطاعين الثقافي والتعليمي التي أعقبت عمليات الاعتقال الجماعية في عام ٢٠١٧. وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة، وتم إلغاؤه في نهاية عام ٢٠٢٢.

وبحسب الوثائق، فإن المؤرخ تورسونجان هزيم ولد في آقسو عام ١٩٧٣. وتخرج من قسم التاريخ بجامعة شينجيانغ (تركستان الشرقية التي تحتلها الصين منذ ١٩٤٩م وتسميها «شينجيانغ») عام ١٩٩٦ وبدأ العمل كمدرس في مدينة آقسو. وفقًا لأحد أصدقاء تورسونجان في المهجر، فقد كان يبحث في الموضوعات الأكثر حساسية في تاريخ الأويغور باللغة الأويغورية ويشارك أبحاثه في المحافل العامة. منذ أيام دراسته الجامعية، كان تورسونجان تحت مراقبة الدولة الصينية ومسئولي الأمن. تم اعتقاله واستجوابه عدة مرات خلال سنوات دراسته لفترات متفاوتة. خلال فترة عمله كمدرس في مدرسة متوسطة، أثار شكوك السلطات بسبب آرائه المختلفة حول تاريخ الأويغور وأسلوبه الفريد في التعبير. تم فصله عن هيئة التدريس وكلف بحراسة سكن الطلاب في المدرسة. وبحسب الدكتور أركين صديق الذي كان يعرف تورسونجان هزيم في مجال البحث العلمي ويعمل حاليًا في مجال تكنولوجيا الفضاء في الولايات المتحدة، فقد تعرض تورسونجان مرارًا وتكرارًا للنبذ والإهمال في العمل والحياة الاجتماعية بسبب صدقه وإخلاصه في البحث العلمي، لكنه حوّل هذا النبذ والعزلة إلى فرصة، فأنشأ موقع «أورخون» الغني بالمحتوى، والذي يعتمد على العلوم التاريخية. تم تأسيس هذا الموقع في عام ٢٠٠٥، وهو يحتوي على معظم المواد الموجودة من الكتب عن تاريخ الأويغور. بالإضافة إلى المنشورات التاريخية، يتميز الموقع أيضًا بمساحة واسعة للترجمات والمناقشات والمناظرات. أعرب القراء الأويغور الذين لم يكونوا راضين عن شبكات الأبحاث الحكومية عن تقديرهم لموقع أورخون باعتباره مصدرًا واضحًا

للمعرفة التاريخية. وبالإضافة إلى المحتوى الغني للموقع، فإن العدد الكبير من المشتركين فيه أدى إلى إغلاقه وأيضًا الحكم على تورسونجان بالسجن لمدة سبع سنوات خلال موجة الاعتقالات بعد حادثة ٥ يوليو في عام ٢٠٠٩.

وبحسب أحد أصدقاء تورسونجان، والذي فضَل عدم ذكر اسمه، فقد تم الإفراج عنه بعد فترة من الزمن بعد أن قضى عقوبته؛ وأعيد اعتقاله في عام ٢٠٢٢ وحكم عليه بالسجن مدى الحياة في نهاية العام

رفض موظف في مدينة آقسو تقديم معلومات عن تورسونجان. صرح أحد أعضاء الطاقم الإداري في مدرسة آقسو الثانوية رقم ١ أنه لا يستطيع تقديم معلومات عن تورسونجان هزيم، مما يشير إلى أنه قيد الاحتجاز. وأخيرا، أكد ضابط أمن المدرسة الذي رد على مكالمتنا أن تورسونجان قد تم إيقافه عن الدراسة لأجل غير مسمى، وأنه يقضي حاليا عقوبته في السجن الثالث في أورومتشي

ومن المؤكد أن السلطات الصينية فصلت تورسونجان عن عائلته والشعب الأويغوري الذي أحبه من خلال الحكم عليه بالسجن مدى الحياة، لكنها فشلت في تدمير عشرات الآلاف من المقالات والكتب القيِّمة عن تاريخ الأويغور التي قام بأرشفتها من خلال إغلاق موقع أورخون الذي هو قام بتأسيسه. ويقول السيد أركين صديق إن خبراء الكمبيوتر الأويغور في المنفى استعادوا العام الماضي كمية كبيرة من المواد من موقع أورخون، والمواقع الأخرى، من سلة المهملات. ومن المعلومات الواردة إلينا أن تورسونجان قام أيضًا بترجمة كتب مثل «التاريخ العام للهون» وكتب بعض المقالات الأكاديمية

القيود الصينية على الصادرات ومستقبل العلاقات الأمريكية الصينية

لا تزال العلاقات الأمريكية الصينية من أهم المواضيع الدولية في السنوات الأخيرة، وتعتبر من العوامل المركزية التي تؤثر مباشرة على الوضع السياسي والاقتصادي العالمي. ومع تحول الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم، أصبح سعيها للهيمنة العالمية القائمة على نشر الاستبداد على الطراز الصيني، بدلاً من التركيز على تحسين مستوى معيشة الشعب داخل البلاد، عاملاً رئيسياً أدى إلى عداوتها مع الولايات المتحدة

ورداً على الإبادة الجماعية للأويغور، التي تعد من أبرز ضحايا "حلم الهيمنة العالمية" الصيني هذا، أعلنت السلطات الأمريكية في السنوات القليلة الماضية سلسلة من التدابير العقابية الاقتصادية لحظر منتجات العمل القسري الصينية. وقد ردت الصين بإعلان بعض التدابير المضادة. وكان أحدثها إعلان الحكومة الصينية في ٢ يناير فرض قيود على التصدير إلى ٢٨ شركة أمريكية كبرى، مما شكل ذروة جديدة في توتر العلاقات بين الطرفين

وبحسب البيان الذي أصدرته وزارة التجارة الصينية(MOC) وصحيفة "جلوبال تايمز" الناطقة باسم الحكومة الصينية في ٢ يناير، فإنهم أعلنوا قرار حظر تصدير البضائع إلى ٢٨ شركة أمريكية، مشيرين إلى أنهم يفون بالتزاماتهم الدولية "لحماية الأمن القومي والمصالح الوطنية". ووفقاً للقرار، لن يُسمح لهذه الشركات بإجراء معاملات اقتصادية مع أي شركة في الصين، ولن يُسمح لمسؤولي الشركات بدخول الأراضي الصينية أو الاستثمار في الصين؛ ولا يجوز لأي شركة تجارية أو فرد في الصين تصدير أي سلع أو مواد خام لهذه الشركات دون إذن من الدولة الصينية؛ وسيتحمل المخالفون كافة العواقب. ويُنظر إلى هذا على أنه حركة "انتقامية" أخرى بعد أن فرضت الحكومة الصينية عقوبات على سبع شركات غربية في ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٤ احتجاجاً على بيع الولايات المتحدة أسلحة عسكرية لتايوان

وفي هذا الصدد، يقول براد سيتسر، الباحث الأول في مجلس العلاقات الخارجية (CFR):

"لن تسمح الصين أبداً لغير المستثمرين في الصين ومنتجي السلع للسوق الصينية بدخول السوق الصينية. تمنح الصين دعماً إضافياً فقط لمنتجي السلع

الاستهلاكية المحلية. ومع ذلك، هناك منافسة كبيرة حول السوق في الجزء الداخلي من الصين. كل مقاطعة وكل قطاع يرعى شركة معينة بشكل مستقل

من هذا المنظور، يمكن اعتبار ما استهدفته الصين هذه المرة فئات مختارة للغاية. لأن كل هذه المجالات كانت محور تركيز مشاريع القوانين الأخيرة لإدارة بايدن. علاوة على ذلك، فهي فئات مرتبطة بمجال الدفاع الوطني وحاسمة للاقتصاد الأمريكي."

ووفقاً لتحليل "نيويورك تايمز"، فإن معظم الشركات التي فرضت عليها الحكومة الصينية عقوبات هذه المرة هي شركات مرتبطة بقطاع الدفاع الأمريكي وتكنولوجيا الفضاء، بما في ذلك "بوينغ" و"رايثيون" و"لوكهيد مارتن". وحسب مايكل هارت، رئيس غرفة التجارة الأمريكية، فإن الحكومة الصينية تتجنب باستمرار الأعمال التي تضر مباشرة بالمصالح الاقتصادية للشركات في الصين، وكانت عقوبات الصين دائماً تضع عدم الإضرار بالشركات التي تحقق فوائد اقتصادية للصين كشرط أساسي. ومن هذا المنظور، فإن العقوبات هذه المرة لن تلحق أي ضرر كبير بأي شركة صينية. لكنها ستؤدي إلى مزيد من تدهور العلاقات الأمريكية الصينية

من المعروف عموماً أن الحكومة الصينية تريد الانتقام في شكل رد انتقامي. خاصة في عهد إدارة ترامب، أجلت الحكومة الصينية مناقشات الوفاء بالتزامات "المرحلة الأولى" بشأن قضية التعريفات الجمركية حتى وصلت إلى عهد بايدن دون إكمالها. لكن إدارة بايدن زادت من هذه القيود، وبحلول نهاية عام ٢٠٢٤، فرضت عقوبات على ١٤٠ شركة في الصين وشلت نشاط الصين في قطاع الرقائق. ومع ذلك، فإن حركة "الانتقام" الصينية هذه المرة لا تعتبر في جوهرها ضربة "قاتلة" للولايات المتحدة، ومن الواضح أن الصين هي التي ستتضرر في النهاية

وفي هذا الصدد، يقول براد سيتسر: "كما تعلمون، ترغب الصين دائماً في إخراج رأس المال الأمريكي والمستثمرين الأجانب الآخرين من السوق الصينية. كان هذا أحد أهداف العمل المهمة منذ تولى شي جينبينغ السلطة. المسألة الآن تتعلق بالسرعة التي سيحقق بها هذا الهدف. ومع ذلك، مهما كان الأمر، فإن هذا الوضع لا يمكن أن يغير أي شيء يراه

شـي جينبينـغ عـاجلاً مـن الناحيـة الاسـتراتيجية. والأهـم مـن ذلـك، أن الصيـن الحاليـة تحتـاج إلـى الصـادرات أكثـر ممـا كانـت عليـه قبـل أربـع أو خمـس سـنوات. علاوة علـى ذلـك، تـدرك الولايـات المتحـدة الآن بشـكل متزايـد ضـرر الاعتمـاد علـى الصيـن مـن حيث الاسـتهلاك. وبالمثـل، على الرغـم مـن رغبـة الصيـن فـي عـدم الاعتمـاد علـى السـوق الأمريكيـة، إلا أنهـا لا تـزال بحاجـة إلـى طريـق التصديـر الخارجـي لتشـغيل قاعدتهـا الإنتاجيـة الضخمـة فـي ظـل الظـروف الحاليـة حيـث تحتـاج إلـى إصلاح العديـد مـن المجـالات."

كمـا هـو معـروف، نظـراً لأن قطـاع الدفـاع الأمريكـي لا يتاجـر فـي معظـم الحـالات مـع الصيـن التـي تعتبـر "العـدو الرئيسـي للولايـات المتحـدة"، فـإن الشـركات التـي فرضـت عليهـا الحكومـة الصينيـة عقوبـات هـذه المرة لـن تتأثـر بـأي شـكل مـن الأشـكال. وبمـا أن الاقتصـاد الأمريكـي لـن يتعـرض لأي تأثيـر مـن ذلـك، يُنظر إلى هـذا الوضـع علـى أنـه رد دبلوماسـي مـن الصيـن بمعنـى "مـا تفعلـه أنـت يمكننـي فعلـه أيضـاً". وقـد أرسـلنا بريـداً إلكترونيـاً إلـى السـفارة الصينيـة فـي واشـنطن للحصـول علـى رأي الحكومـة الصينيـة فـي هـذا الشـأن، لكننـا لـم نتلـق أي رد منهـم

إمرأة أعطت دروس ديني لطفليها وجارتها حكم عليها بالسجن 71 عاما

وفي سياق تحقيقات مراسلنا، تم التأكد من الحكم على سايليخان روزي بالسجن ١٧ عامًا بتهمة «التدريس الديني غير القانوني» جاء في «أرشيف شرطة بلدة القديمة» أنه تم طرد عبد الستار عبد القادر ويوسف أحمد عبد القادر من الصفين السابع والعاشر لتلقيهما تعليمًا دينيًا غير قانوني، وأن هذا التعليم غير القانوني قدمته والدتهما سايلي خان روزي. ورغم أنه ورد في الأرشيف أن سايلي خان روزي في الحبس، ولم تكن لدينا معلومات عن مدة الحكم. وفي سياق التحقيقات التي أجراها مراسلنا، تم التأكد من أن سايلي خان روزي قد حُكم عليها بالسجن لمدة ١٧ عامًا بتهمة «التعليم الديني غير القانوني» لمدة ٣ أيام لأحد الجيران

وفي هذا الملف، تلقى الأخوان عبدالستار عبدالقادر ويوسف أحمد قادر «تعليمًا دينيًا غير قانوني» من والدتهما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، وبالإضافة إلى هؤلاء، قامت والدتهما سايليخان روزي أيضًا بإعطاء «تعليم ديني غير قانوني» لجارها يعقوب هدايت لمدة ٣ أيام في يونيو ٢٠٠٦. من أجل معرفة الوضع الحالي لسايليخان روزي، التي تذكر في الملف أنها في الحبس، وما هي العقوبة التي تلقت على «جرائمها»، اتصلنا بالمؤسسات والأفراد المعنيين في مدينة كاشغر القديمة بتركستان الشرقية التي تحتلها الصين وتسميها «شينجيانغ»

كشف مسؤول استجاب لاتصالنا، لكنه لم يرغب في التعريف عن نفسه، أن سايلي خان روزي، التي حُكم عليها بسبب «أنشطة دينية غير قانونية»، كانت في الأصل من سكان قرية سايباغ بالمدينة القديمة. بناءً على معلومات الاتصال التي قدمها الضابط، اتصلنا بضابط الشرطة المسؤول عن القضية في قرية سايباغ. وأكد الضابط أنه تم الحكم بالحبس على ابني سايلي خان روزي، بـ ٧ أعوام، و١٣ عاماً، وأن سبب الحكم بالسجن هو «تلقي دروس دينية غير قانونية» من والدتهما. لكنه لم يقدم شيئا بما يتعلق عن مصير سايلي خان روزي. وكشف ضابط آخر كانت له يد في القضية كشف، أن سايليخان روزي كانت متورطة أيضا بإعطاء الدروس الدينية لجارها يعقوب هدايت، وأنه حُكم عليها بالسجن لمدة ١٧ عامًا بتهمة

«التدريس الديني غير القانوني» و«التعليم الديني السري»

كما شهد نور علي نوراخون البالغ من العمر ٢٢ عامًا، والذي يعمل حاليًا مهندسا في مصنع للألمنيوم في تركيا، أن والده أرسله للدراسة في مصر في سبتمبر ٢٠١٥، وبعد ٣ أشهر، سمع من أحد أصدقائه في مسقط رأسه أن أحد معارفه قد حُكم عليه بـ ٢١ عاما في السجن عند عودته بعد إيصال ابنه البالغ من العمر ١٢ عامًا للدراسة في مصر

كما أنه في تحقيقاتنا آنذاك تأكد أن من «قاموا بتعليم أحد أبنائهم الدين غير الشرعي» حكم عليهم بالسجن ٧ سنوات، وعلى عايشم خان عبد الله التي ألحقت أولادها الثلاثة بدورة تحفيظ القرآن الكريم قبل ٢٠ عاما في قرية قارياغاتش بمقاطعة غولجا، حُكم عليها بالسجن لمدة ٢١ عامًا

إذا كانت حفلات الزفاف الأويغورية الصينية "طبيعية"، فلماذا كل هذه الضجة الإعلامية؟

من بين الابتكارات الأخرى في مقاطع الفيديو التي تبثها وسائل الإعلام الصينية حول الصينيين الذين يتزوجون من النساء الأويغوريات هي الدعاية المستمرة لمثل هذه الزيجات باعتبارها "ظاهرة طبيعية تمامًا ومقبولة لدى الجميع". في وسائل التواصل الصينية مثل Douyin و Haoken، هناك عناوين مختلفة مثل "حفلات الزفاف الأويغورية الصينية"، و"زواج الفتيات الأويغوريات"، و"زواج الزهرات الأويغورية"، و"حفلات الزفاف للوحدة الوطنية"، والتي تروج بشكل خاص لتقديم النساء الأويغوريات و الفتيات لرجال صينيين في البر الصيني. يمكننا أن نرى مئات المنصات عبر الإنترنت التي اتخذت هذه الإجراءات مهنة تقتات منها

رغم أن مواقعهم في تركستان الشرقية، والأسماء التي يستخدمونها، والأشخاص الذين يعملون معهم مختلفة، فإنهم جميعا يستخدمون نفس الكلمات والعبارات للترويج لحملاتهم، وكأنهم تلقوا تدريبا في نفس الدورة المهنية.

على سبيل المثال، يتم تكرار شعاراتهم الشائعة مؤخرًا، مثل "من الطبيعي تمامًا أن يتزوج الأويغور من الصينيين"، و"لقد أصبح أمرًا طبيعيًا يعرفه الجميع"، و"لقد انفتحت عقول الأويغور بالفعل". كلمة بكلمة، جملة بجملة

قبل ذلك، أنشأت الحكومة الصينية ما يسمى "شركات التعارف" ومنصات عبر الإنترنت في كل مدينة ومقاطعة وبلدة في تركستان الشرقية لتقديم نساء الأويغور إلى الرجال الصينيين في داخل الصين، مما يسهل زواجهم السريع في أقل من ٣ إلى ٥ أيام

وقد تم تداول بعض مقاطع الفيديو التي نشرتها وسائل الإعلام الصينية والتي تظهر الاتجاه السائد حاليًا للفتيات الأويغوريات اللواتي تزوجن الصينيين على وسائل الإعلام الأجنبية مثل فيسبوك من قبل شاهدة معسكرات الاعتقال زمرد داود وعبد العزيز عبد الشكور، ومقاطع فيديو مختارة مؤخرًا تمت مشاركتها على تطبيق دوين وهاوكين، من قبل نساء وفتيات أويغوريات بعد زواجهن من الصينيين واللآتي يشكين وحتى يبكين من نبذهن من قبل عائلاتهن والمجتمع

وتكشف تصريحات بعض النساء الأويغوريات اللاتي تزوجن من رجال صينيين وقمن بتهديد المعلقين المعارضين على منصاتهن على الإنترنت أن التعبير عن عدم الرضا عن مثل هذه الزيجات بين الصينيين والأويغوريين أمر خطير بالنسبة للأويغور، مما يعني أن أولئك الذين يدلون بمثل هذه التعليقات يمكن القبض عليهم في أي وقت

أن وكالات التوفيق المدعومة من الحكومة في قرى الأويغور قد أنشأت منصات تحمل عناوين خاصة مثل "الزواج السريع بين الأويغور والصينيين"، و"حفلات الزفاف الموحدة العرقية"، و"حفلات الزفاف الزهرية في شينجيانغ". زارتنا زمرد داود، شاهدة معسكرات الاعتقال، وكشفت أنها اكتشفت أن هذه الشركات والمنصات عبر الإنترنت، التي تقوم على إيجاد الفتيات الأويغوريات وغيرهن من العرقيات المناسبة للرجال الصينيين، أسستها نساء أويغور تزوجن من رجال صينيين. وأشارت أيضًا إلى أنهن أنشأن منصات مشتركة عبر الإنترنت لتبادل المعلومات حول النساء الأويغوريات اللاتي يقدمنهن للعملاء الصينيين الذكور

www.istiqlalhaber.com

وقالت زمرد داود: "إذا نظرت إلى الدردشات المتداولة على منصات المواعدة هذه، ستجد أن الصينيين يختارون النساء الأويغوريات كما لو كانوا يتاجرون بالبضائع". يعبر الرجال الصينيون صراحة عن مخاوفهم بشأن النساء الأويغوريات اللواتي يرغبون في الزواج منهن، قائلين أشياء مثل، "هل سيتمكنون من إنجاب الأطفال؟"، "نحيفات أم سمينات؟"،

و"أنا لا أحب الأشخاص البدينين، دعهم يكونون أنحف". "." لماذا لا تعتبر هذه تجارة؟ في هذه الأثناء، تعمل منصات المواعدة المناسبة التي تعرّف الفتيات الأويغوريات على الصينيين على الترويج لمثل هذه الحوادث المتعلقة بالزواج بين الأويغور والصينيين باعتبارها "أمرًا طبيعيًا" معروفًا في المنطقة

ومن بين الخبراء الذين يدرسون سياسات الإبادة الجماعية التي تنتهجها الصين، بما في ذلك حالات الزواج القسري المستمرة ضد الأويغور، الدكتور هنريك زادزيوسكي، مدير مركز أبحاث تنمية حقوق الإنسان، والذي سبق له أن قام بالتدريس في معهد كاشغر التربوي. وبناءً على خبرته في البحث المتعمق في المجتمع الأويغوري، تساءل عما إذا كان من الطبيعي تمامًا أن تتزوج الفتيات الأويغوريات من رجال صينيين، فلن تحتاج الحكومة الصينية إلى إنفاق الكثير من الجهد والمال لجعل الأمر يبدو طبيعيًا

وقال عن هذا:

"إنها دعاية مثيرة للاهتمام للغاية أن نصور الزواج بين النساء الأويغوريات والرجال الصينيين على أنه أمر طبيعي، في حين أنه من الواضح أن هناك من يعارضه". ما رأيته في كاشغر هو أن النساء الأويغوريات يتزوجن من رجال أويغور فقط. من المؤكد أن اختيار من يتزوج هو حق إنساني للجميع، ولكن عندما نأخذ في الاعتبار أن المجتمع الأويغوري يعيش تحت ضغوط سياسية شديدة، فإن الأويغور لديهم اعتراض سياسي. كما أن وجود مجموعتين عرقيتين لهما ثقافات ومعتقدات دينية مختلفة تمامًا هو تناقض طبيعي، ولكن لسنوات، نفذت الحكومة الصينية استراتيجيات وتدابير مختلفة لتدمير الهوية والثقافة الأويغورية، مما يخلق عقبات أمام هذا النوع من التعايش بين الأويغور والصينيين من بينها الزواج المتبادل. ومن المعروف أنه مع اضطهاد الأويغور لغويًا وثقافيًا في الآونة الأخيرة، تم الترويج لممارسات الزواج هذه أيضًا. ولكن كيف يمكن للأويغور أن يقولوا لا لهذا الإجراء الزواجي الذي ترعاه الحكومة في الوضع الحالي؟ "لو لم تكن هناك احتجاجات أو مقاومة في المجتمع الأويغوري هنا، لما احتاجت الحكومة الصينية إلى القيام بمثل هذه الدعاية"

في تقرير كبير نُشر في نوفمبر ٢٠٢٢ من قبل مشروع حقوق الإنسان الأويغورية بعنوان "الزواج القسري للنساء الأويغوريات: سياسة الزواج بين الأعراق التي تنتهجها الحكومة الصينية في تركستان الشرقية"، تنفذ الحكومة الصينية بشكل منهجي سياسة تزويج النساء الأويغوريات من الرجال الصينيين كنوع من العقاب. سياسة الدولة التي تهدف إلى دمج الأويغور في المجتمع الصيني. وقد تم الإشارة إليها باعتبارها تكتيكًا يهدف إلى الاستيعاب

وأكد الدكتور هنريك سيزيفسكي أن النساء الأويغوريات اللاتي أُجبرن على الزواج من صينيين هن ضحايا للنظام الحالي ويقدمن تضحيات مضاعفة، مضيفًا:

"في السابق، كان هناك مجال لرفض مثل هذه الزيجات، ولكن الآن، في سياق الإبادة الجماعية، من المستحيل على الفتيات الأويغوريات وأسرهن مقاومة مثل هذا الضغط". لدينا تقارير ووثائق تشير إلى أن بعض هذه الزيجات هي زيجات قسرية. وبطبيعة الحال، لا يستطيعون أن يقولوا لا في هذه

الحالة. إذا قاوموا، فسوف يواجهون ضغوطًا وعقوبات كبيرة. علينا أن نعترف أنه على الرغم من أن الزواج من الرجال الصينيين لا يزال وضعًا غير عادي للغاية في المجتمع الأويغور، فإن هؤلاء النساء في الواقع ضحايا لهذا النظام وضحايا مزدوجون. ولم يتم حرمانهن من حرية اختيار شركائهن وإجبارهن على الزواج من رجال صينيين فحسب، بل أصبحن يتامى أيضاً من مجتمعهن وعائلاتهن. وبطبيعة الحال، هناك أيضًا بعض الإزدراء الاجتماعي الذي يأتي معها. الأمر المهم هو أن الحكومة الصينية تعلم جيداً أن هذا سيحدث. "إن ما يحاولون تحقيقه من خلال تشجيع مثل هذا الزواج المختلط ليس تشجيع الوحدة العرقية، بل تقسيم المجتمع الأويغوري إلى قسمين، وتفكيك وتدمير هذا المعقل المهم للحفاظ على الذات الأويغورية بالكامل من أجل تدمير هويتهم" وصفت منظمات حقوق الإنسان ترويج الحكومة الصينية لزواج الفتيات الأويغوريات من الصينيين من خلال وسائل غير رسمية والضغط، في الوقت الذي ترتكب فيه إبادة جماعية ضد الأويغور، بأنه "زواج قسري". وعلى الرغم من إصرار السلطات الصينية على عدم وجود مثل هذا الإكراه وأن كل هذا يتم طوعاً، فإنها لا تسمح لمنظمات حقوق الإنسان بإجراء تحقيقات مستقلة في هذه القضايا وغيرها من قضايا حقوق الإنسان في تركستان الشرقية

أشارت الصين إلى استمرار سياسة الإبادة الجماعية في تركستان الشرقية خلال عام ٢٠٢٥

دراسة تقول إن الصين تجري تجارب على فيروس قاتل، والخبراء يقولون "يجب وقف هذا الجنون"

لقد أدى نداء الاستغاثة الأخير على وسائل التواصل الاجتماعي إلى زيادة المخاوف بشأن الترحيل الوشيك لـ ٤٣ رجلاً من الأويغور من تايلاند إلى الصين. وقد أعربت المنظمات غير الحكومية الأويغورية في مختلف البلدان حول العالم باستمرار عن مخاوفها من أن هؤلاء الأفراد يواجهون خطر التعذيب اللاإنساني عند عودتهم وتدعو إلى قبولهم في بلدان آمنة.

ISTIQLAL

DOĞU TÜRKİSTAN
BASIN VE MEDYA DERNEĞİ

EAST TURKISTAN PRESS AND MEDIA ASSOCIATION

ماذا يحدث

في تركستان الشرقية؟

www.istiqlalhaber.com I www.istiqlalmedia.com

info@istiqlalmedia.

Kartaltepe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dükkan 2 Sefaköy Küçükçekmece

+90 212 540 31 15 +90 553 895 19 33 +90 541 797 77 00